المملكة المغربية الرباط في 26 أكتوبر 1965
وزارة العدل
مديرية الادارة العامة والموظفين
قسم تفتيش كتابة الضبط / 4
منشور عدد 257

من وزير العدل

إلى السادة وكلاء الدولة العامين لدى محاكم الاستئناف بالرباط ـ طنجة وفاس

الموضوع: ايداع وحفظ مستندات الاقناع.

المرجع: مناشير الوزارة عدد 46 / د 100756 / م أ 1516 / دو 8 المؤرخة في 18 يونيو و17 يوليوز 1958 و13 نونبر 1961 و30 مارس 1965.

سلام تام بوجود مولانا الامام

لقد كان الهدف من محتويات المناشير المشار إليها في المرجع إعطاء تعليمات من شأنها أن تساعد مكاتب النيابة العامة على القيام بمهمتها خصوصا فيما يرجع لصيانة مستندات الاقناع وتدبير شؤونها وعلاوة على التعليمات السابقة، فقد بين المنشور رقم 8 المؤرخ في 30 مارس 1965 بصفة إجمالية الاختلالات الواقعة في تدبير المستندات المذكورة ونص على الحلول الناجعة لتفاديها إذا ما عمل كواهيكم على مراعاتها. بيد أنه لوحظ أن تلك التعليمات قد أهملت من جديد وأصبحت التصرفات الفاسدة المشار إليها في المناشير السالفة تتفاقم بصفة مدهشة بمكاتب النيابة العامة التابعة لنفوذكم - وفعلا فقد لوحظ أن مستندات الاقناع التي تعتبر الحجة الملموسة الوحيدة في يد الاتهام لا تضمن في الدفتر رقم 8 بالكيفية المقررة بل توجد في غالب الأحيان مبعثرة في أسراب المحاكم.

ولوحظ من جهة أخرى أن بعض الموظفين يتسلمون بعض المستندات كالزرابي وجهازات الراديو والدراجات والثلاجات لاستعمالها في أغراضهم الشخصية مع علمهم أن مثل هذه التصرفات غير مسموح بها، ومما يحصل كثيرا، علاوة على ذلك، أن لا تقدم مستندات الاقناع إلى هيأة الحكم يوم انعقاد الجلسة والسبب في ذلك إما كونها غير مسجلة في الدفتر المذكور أعلاه فيعسر أو يتعذر العثور عليها وإما ووجودها تحت تصرف بعض الموظفين بصفة دائمة.

واذكر هنا بأن مثل هذه التصرفات ممنوعة بكيفية مطلقة وستتخذ عقوبات صارمة ضد الموظفين الذين توجد تحت أيديهم المستندات المتحدث عنها. فيتعين من الآن فصاعدا إرجاع جميع المستندات إلى كاتب النيابة العامة المكلف بالمحافظة عليها لتضمينها في دفاتره.

هذا وأطلب من السادة كواهي وكلاء الدولة أن يعملوا على تفادي هذه الحالة بصفة نهائية وأن يفتحوا دفترا للمراقبة يوقعون على جميع أوراقه كي تسجل فيه جميع المستندات مع بيان المعلومات التالية:

- الرقم الترتيبي
- رقم وتاريخ الملف
- اسم المتهم أو المتهمين
- الاحصاء المفصل لجميع مستندات الاقناع

وزيادة على ما ذكر تلحق بكل مستند بطاقة تتضمن جميع المعلومات السالفة.

ولما لهذه التعليمات من أهمية، أطلب منكم أن تطلعوا عليها جميع الموظفين التابعين لنفوذكم مع الحرص على تطبيقها بكل دقة والسلام.

الامضاء:

عبد الهادي بوطالب